أكد أن جميع المؤشرات المالية الرئيسية للبنك شهدت ارتفاعا بشكل عام خلال 2024 مقارنة بالعام السابق

الشملان: "بيتك" يتصدر القطاع المصرفي الكويتي بصافي الأرباح ضمن أكبر 5 بنوك على مستوى الشرق الاوسط

تصدر كافة البنوك والشركات المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية البالغة 13.4 مليار دينار

التواجد في السوق المصري خطوة تاريخية وإضافة حقيقية للخدمات المصرفية الإسلامية

الهوية البصرية الجديدة تفتح فرصا وآفاقا جديدة للنمو والانفتاح نحو المستقبل

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، ان جميع المؤشرات المالية الرئيسية لبيت التمويل الكويتي شهدت ارتفاعا بشكل عام خلال سنة 2024 مقارنة بالعام السابق، مشيرا الى الاستمرار بتصدر القطاع المصرفي الكويتي بصافي الأرباح للمساهمين الذي بلغ لسنة 2024 نحو 601.8 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 3% مقارنة بالعام السابق 2023.

وأضاف الشملان خلال مقابلة مع تلفزيون CNBC العربية، ان بيت التمويل الكويتي حقق ارتفاعا بصافي إيرادات التمويل بنسبة بلغت حوالي 18.7% ليصل تقريبا الى 1.15 مليار دينار كويتي.

وفيما يتعلق بإجمالي ايرادات التشغيل، أوضح الشملان أنه ارتفع بفضل الزيادة في كافة الأنشطة الرئيسية ليصل الى أكثر من 1.6 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 11.6%، فيما ارتفع صافي ايرادات التشغيل ليصل إلى أكثر من مليار دينار كويتي بنسبة نمو 9%، مبينا أن ذلك يؤكد على نجاح استراتيجية بيت التمويل الكويتي ومتانة القاعدة الرأسمالية والأداء التشغيلي القوي.

وقال الشملان: "إن الاستحواذ على البنك الاهلي المتحد– البحرين ساهم بدعم أرباح مجموعة بيت التمويل الكويتي خلال الفترات المالية السابقة لتصبح الأعلى على مستوى القطاع المصرفي الكويتي. كما تصدر بيت التمويل الكويتي كافة البنوك والشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية والتي بلغت نحو 13.4 مليار دينار (حوالي 43.6 مليار دولار). وكذلك جاء بيت التمويل الكويتي ضمن أكبر 5 بنوك على مستوى الشرق الاوسط من حيث القيمة السوقية حسب التقييمات الأخيرة اللي صدرت عن وكالة S|P"، مؤكدا مواصلة الجهود لتعزيز مكانة بيت التمويل الكويتي محليا واقليميا وعالميا.

خالد الشملان

بيتك

وأوضح الشملان ان نسبة التمويلات غير المنتظمة للمجموعة بلغت حوالي 1.74%، وفق قواعد أحتساب بنك الكويت المركزي، فيما وصلت نسبة تغطية الديون من المخصصات الى حوالي 343% «لبيت التمويل الكويتي – الكويت» وحوالي 275% للمجموعة.

وعن الهوية البصرية الجديدة لبيت التمويل الكويتي، أوضح الشملان انها تتوافق مع التوجه العالمي والرؤية المتطورة وتفتح فرصا وآفاقا جديدة للنمو والانفتاح نحو المستقبل كونها تحاكي الاهتمام بالتكنولوجيا والرقمنة، مع الحفاظ على القيم المصرفية الاسلامية.

وعن أهمية السوق المصري بالنسبة للمجموعة، أكد الشملان أنه سوق كبير ويتمتّع بفرص نمو واعدة، مشيرا الى أن تواجد بيت التمويل الكويتي في السوق المصري هو خطوة تاريخية من شأنها أن تشكل إضافة حقيقية للخدمات المصرفية الاسلامية في مصر ورافد قوي من روافد الاقتصاد ضمن القطاع المصرفي المصري بفضل خبرات بيت التمويل الكويتي وريادته في العمل المصرفي الاسلامي.

وعلى صعيد آخر، يذكر أن مجلس الإدارة أوصى بمنح المساهمين توزيعات نقدية بنسبة 22% (متضمنة 10% التي تم توزيعها خلال منتصف العام) كما أوصى بتوزيع أسهم منحة بنسبة 8%، بعد موافقة الجمعية العمومية والجهات المختصة.

وبلغ معدل كفاية رأس المال 19.89% في 31 ديسمبر 2024، مقارنة بنسبة 18.18% في 31 ديسمبر 2023 ، وهي النسبة التي تؤكد على متانة القاعدة الرأسمالية لبيت التمويل الكويتي.

في نطاق يتراوح بين 4.25 % و4.5 %. حسب تقرير بنك الكويت الوطني عن أسواق النقد

"الاحتياطي الفيدرالي" يثبت أسعار الفائدة متحدياً مطالب ترامب بخفضها

قراءة مؤشر ثقة المستهلكين الأمريكي تصل إلى 104.1 مقابل التوقعات التي رجحت وصولها إلى 105.7

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني حول أسواق النقد، أن ثقة المستهلك الأمريكي تراجعت للشهر الثاني على التوالي في يناير الماضي، إذ انخفض مؤشر "كونفرنس بورد" إلى 104.1 مقابل 109.5 في ديسمبر،كما جاء في التقرير الاسبوعي لبنك الكويت الوطني عن أسواق النقد وجاءت قراءة المؤشر أقل من توقعات الاقتصاديين التي رجحت تسجيله 105.8. كما شهد مؤشر التوقعات قصيرة الأجل، الذي يقيس النظرة المستقبلية للدخل والأعمال وسوق العمل إلى 83.9، مقترباً من حاجز 80.0، الذي يعد مؤشراً محتملاً على التباطؤ الاقتصادي. وعلى الرغم من هذا التراجع، إلا أن نسبة الأمريكيين الذين يتوقعون ركوداً اقتصادياً خلال العام المقبل ما تزال عند مستويات منخفضة، في ظل استمرار مرونة الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل دعامة رئيسية لنمو الاقتصاد الأمريكي.

وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة في ديسمبر الماضي عن تسجيل نمواً سنوياً قوياً للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.1 % خلال الربع الثالث من العام، مدفوعاً بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الصادرات. ويواصل الاستهلاك، الذي يشكل نحو ثلثي النشاط الاقتصادي، دعم الاقتصاد الأمريكي، إذ حافظ نمو الناتج المحلي الإجمالي على وتيرة تفوق 2 % في ثمانية من الأرباع التسعة الماضية.

"المركزي "الأوروبي يخفض الفائدة لسعر تسهيلات الإيداع يوم الخميس إلى 2.75 %

سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية

قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، متجاهلاً ضغوط الرئيس دونالد ترامب لخفضها. وظل سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية ضمن النطاق المستهدف بين 4.25 % و4.5 %، مع تأكيد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، أن البنك المركزي ليس في عجلة من أمره لتعديل السياسة النقدية، في ظل استمرار المخاوف المتعلقة بالتضخم. وأشار الفيدرالي في بيانه إلى أن التضخم، رغم تراجعه من ذروته البالغة 9.1 % في يونيو 2022، إلا أنه ما يزال "مرتفعاً إلى حدٍ ما" عند 2.9 %، متجاوزاً المستوى المستهدف البالغ 2 %. ويأتي هذا القرار عقب ثلاث تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة في أواخر العام 2024، بمعدل إجمالي بلغ نقطة مئوية كاملة، في وقت يستمر فيه الاقتصاد الأمريكي في إظهار قوة ملحوظة، مسجلا نمواً سنوياً بنسبة 3.1 % خلال الربع الثالث من العام الماضي.

مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي على أساس شهري

ارتفع مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة بنسبة 0.3 % في ديسمبر، بعد ارتفاعه بنسبة 0.1 % في نوفمبر، وفقاً لما أعلنه مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة يوم الجمعة. وتتسق هذه الزيادة مع توقعات الاقتصاديين وفقاً لاستطلاع أجرته وكالة "رويترز". وعلى أساس سنوي، تسارعت وتيرة نمو المؤشر إلى 2.6 % مقابل 2.4 % في نوفمبر، مما يعكس استمرار الضغوط التضخمية. وفيما يتعلق بمؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، الذي يستثني تكاليف أسعار الغذاء والطاقة، فقد ارتفع بنسبة 0.2 % في ديسمبر بعد زيادة هامشية بنسبة 0.1 % الشهر السابق. وعلى أساس سنوي، استقر معدل التضخم الأساسي عند 2.8 %، دون تغيير عن مستويات نوفمبر. ويعتبر الاحتياطي الفيدرالي مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمد عليها في تحديد توجهاته النقدية.. إلا أن تصريحاته جاءت أكثر حذراً، إذ أغفل الإشارة إلى "تقدم" وتيرة التضخم نحو المستوى المستهدف البالغ 2 %، ولم يأت على ذكر أي تخفيضات إضافية في أسعار الفائدة قبل يونيو المقبل. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع على ارتفاع مغلقاً عند مستوى 108.370.

أوروبا

المؤتمر الصحفي للبنك المركزي

أعلن البنك المركزي الأوروبي عن خفض الفائدة لسعر تسهيلات الإيداع يوم الخميس، إذ تم تخفيضها إلى 2.75 %، ولفت إلى إمكانية إجراء المزيد من التخفيضات في المستقبل، مشدداً على أن الأولوية ستكون للنمو الاقتصادي على حساب المخاوف المتعلقة بالتضخم المستمر. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقدته رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاجارد، أوضحت أن قرارات البنك تتخذ بناءً على البيانات الاقتصادية المتاحة، وأكدت أن البنك لا يتبع مساراً محدداً مسبقاً، مما يعكس مرونة في التعامل مع التحديات الاقتصادية المتغيرة. وأضافت لاجارد أنه لا يمكنها تحديد ما إذا كانت أسعار الفائدة ستنخفض إلى ما دون "المعدل المحايد" في إطار جهود تحفيز الاقتصاد، وذلك نظراً لأن الإجراءات المستقبلية ستعتمد على التحليلات والبيانات الجديدة. واستبعدت لاجارد المخاوف المتعلقة بالركود التضخمي، موضحة أنه على الرغم من ذلك، شهدت ظروف الأعمال تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفعت إلى 6 نقاط مقابل 3 نقاط في نوفمبر، بدعم من قوة النشاط بنهاية العام. كما أظهرت البيانات تحسن المبيعات والربحية والتوظيف، هذا إلى جانب تسجيل قطاع تجارة التجزئة لنمو ملحوظ لأول مرة منذ نوفمبر 2023. إلا أن بعض القطاعات مثل النقل والمرافق العامة والبناء والجملة واصلت إظهار أداء ضعيف. من جهة أخرى، ارتفعت الطاقة الانتاجية إلى 82.8 %، كما زادت تكلفة الشراء بنسبة 1.5 % ربع سنوي. وعلى الرغم من المرونة التي اظهرتها الشركات في ظل هذه البيئة الاقتصادية، إلا أن الان أوستر كبير الاقتصاديين في بنك أستراليا الوطني أشار إلى أن ضغوط التكلفة ما تزال تشكل أبرز التحديات الرئيسية في الوقت الحالي.

أسعار العملات 2 - فبراير - 2025

Currencies	Previous Week Levels Open	Low	High	Close	This Week's Expected Range Minimum	Maximum	3-Month Forward
EUR	1.0485	1.0349	1.0532	1.0362	1.0255	1.0435	1.0492
GBP	1.2474	1.2382	1.2525	1.2390	1.2300	1.2475	1.2366
JPY	155.71	153.71	156.24	155.18	154.50	156.80	153.56
CHF	0.9053	0.8962	0.9115	0.9107	0.9045	0.9200	0.9013

أسعار العملات

معدل التضخم الأساسي في أستراليا يبلغ 2.5 % على أساس سنوي بما يتسق مع توقعات السوق

أدنى مستوى له في ثلاثة أعوام، إذ انخفض إلى 3.2 % في الفترة ربع السنوية المنتهية في ديسمبر، مقابل 3.5 % في الفترة السابقة. ويعزز هذا الانخفاض حجة بنك الاحتياطي الأسترالي لخفض سعر الفائدة في اجتماعه المقبل. ويتوقع أن يوفر هذا التخفيض دفعة للحكومة الأسترالية مع اقترابها من انتخابات تركز على قضايا تكلفة المعيشة. كما انخفض المؤشر الكلي لأسعار المستهلكين، الذي يأخذ في اعتباره تكاليف الكهرباء المدعومة من الحكومة، إلى 2.4 % على أساس سنوي في ديسمبر، مقابل 2.8 % الشهر السابق. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار الكهرباء والوقود، بالإضافة إلى الزيادة المعتدلة في تكاليف المساكن، التي تعود جزئياً إلى تدابير الإغاثة الحكومية. إلا أنه على الرغم من ذلك، ارتفع معدل التضخم الشهري لمؤشر أسعار المستهلكين إلى 2.5 % على أساس سنوي في ديسمبر، بما يتوافق مع التوقعات، لكنه ارتفع عن القراءة السابقة البالغة 2.3 %. وفي هذا السياق، أقر وزير الخزانة جيم تشالمرز بالتقدم الهائل في إدارة التضخم، إلا أنه حذر من أن التحدي لم يحل بالكامل. ومنذ نوفمبر 2023، ظل سعر الفائدة الرسمي عند 4.35 %، في حين تسعر الأسواق إمكانية خفض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماع بنك الاحتياطي الأسترالي في فبراير المقبل بنحو 76 %. وأنهى الدولار الاسترالي تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 0.6211.